جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

التوازن بين
السلطتين التشريعية والتنفيذية

« دراسة مقارنة »

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من

مُريد أحمد عبد الرحمن حسن

المدرس المساعد بقسم القانون العام

بكلية الحقوق - جامعة القاهرة - فرع الخرطوم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ أحمد كمال أبو المجد أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة.	مشرفاً ورئيساً
الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة.	عضواً
الأستاذ الدكتور/ محمد كامل عبيد رئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق – جامعة بنى سويف.	عضواً

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

التوازن بين
السلطتين التشريعية والتنفيذية

« دراسة مقارنة »

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من

مُريد أحمد عبد الرحمن حسن

المدرس المساعد بقسم القانون العام

بكلية الحقوق - جامعة القاهرة – فرع الخرطوم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ أحمد كمال أبو المجد مشرفاً ورئيساً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة.

الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار عضواً
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة.

الأستاذ الدكتور/ محمد كامل عبيد عضواً
رئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق – جامعة بنى سويف.

١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾

سورة البقرة الآية ٢٨٦

﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً﴾

سورة النساء الآية ١١٣

﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

سورة يوسف الآية ٧٦

﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾

سورة طه الآيات من ٢٥ : ٢٨

صدق الله العظيم

إهـــداء

إلى ربـــى قربـــا

إلى النبى ﷺ حبـــاً

إلى والدّى العزيزين - رحمهما الله - اعترافاً بجميل لا يُنسى .

إلى زوجتى وأولادى .

إلى أستاذىّ الجليلين :

الأستاذ الدكتور/ محمد محمد عبد اللطيف جمال الدين .

الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح محمد عبد الوهاب فايد .

الذّين كان لهما اليد الطولى فى دفعى إلى الأمام دائماً خلال فترة إعداد هذا البحث وحتى إظهاره بالصورة التى هو عليها الآن .

وإلى أخوتى وأحبابى جميعاً .

الباحث

شكر وتقدير

بعـد حمـد الله رب العالمين. والصلاة والسلام على نبيه الكـريم المبعوث رحمة للعالمين، فإن من لا يشكر الناس لا يشكر الله من هذا المنطلق، ومن منطلق قول الحق جلّ وعلا فى الحديث القدسـى : «عبدى لم تشكرنى إذا لم تشكر من أجريت لك الخير على يديه».

فإننى اتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق لأستاذ الأساتذة سـعادة الأستاذ الدكتور/ **أحمـد كمال أبو المجد** – أستاذ القانون العـام بكلـية الحقوق جامعة القاهرة وزير الإعلام الأسبق ونائب رئـيس المجلس القومى لحقوق الإنسان، على ما قام به من جهد مشكور ومأجور إن شاء الله إذ منحنى من وقته الكثير ولم يضنَّ على بنصح أو إرشاد أو توجيه مما كان لـه أثر إيجابى وفعَّال فى مسيرة البحث والوصول به إلى المستوى اللائق بالبحوث العلمية المـتعمقة. سائلاً الله جلّ فى علاه أن يجعل كل ما قدّم ويقّدم فى ميزان حسناته.

كمـا أتوجه بالشكر والتقدير للسيد الأستاذ الدكتور/ **جابـر جاد نصار** – أستاذ القانون العام – كلية الحقوق جامعة القاهرة ، الـذى شـرف الباحـث والبحث بتفضله مشكوراً بالموافقة على مناقشة هذا البحث رغم ظروفه وأعبائه التى تستغرق كل أوقاته .

كما أتوجه بالشكر والتقدير للسيد الأستاذ الدكتور/ **محمد كامل عبيد** – أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق جامعة بنى سويف الذى قبل مشكوراً ومأجوراً إن شاء الله مناقشة هذه الرسالة ، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يجزيهما عن العلم وطلابه كل خير وأن يجعل ما بذلاه فى ميزان حسناتهما وأن ينفعنا بتوجيهاتهما الرشيدة وإرشاداتهما السديدة.

ولا يفوتنى أن أقدم جزيل شكرى وتقديرى لكل من أسهم فى إخراج هذا البحث إلى النور .

الباحث

التوازن بين
السلطتين التشريعية والتنفيذية
«دراسة مقارنة»

سوف يجئ بحثنا هذا فى مقدمة وثلاثة أقسام :

- المقدمة .

القسم الأول : تنظيم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فى النظام البرلمانى .

القسم الثانى : تنظيم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فى النظام الرئاسى .

القسم الثالث : تنظيم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فى النظام الدستورى المصرى .

مقدمـــة

الـــتوازن بين السلطات خاصة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية – أمر مطلوب وملح فى الدولة الديمقراطية الحديثة ، إذ به يتحقق استقرار الحقـــوق . وصـــون الحـــريات الشخصـــية ، والعامة ، من إفتئات السلطة واستبدادها . ولقد حلم الفلاسفة . وعملوا جاهدين منذ عصر النهضة على ضـــرورة الفصل بين السلطات بحيث تستقل كل سلطة عن الأخرى ويكون لهـــا صـــلاحياتها الخاصـــة بها . ومن ثم لا يكون هناك إمكانية أن توجد السلطة الواحدة ، التى تجمع كل السلطات فى يدها .

وأســـفرت هـــذه الجهـــود الفلسفية فى الواقع العملى ، عن ظهور الـــنظام الـــبرلمانى ، والذى يقوم على الفصل بين السلطات . أى استقلال الســـلطة التشـــريعية باختصاصـــها ، وقيام السلطة التنفيذية بعملية تنفيذ القوانيـــن وإدارة المـــرافق العامـــة ، ويتوج ذلك كله وجود سلطة قضائية مستقلة تفصل فى المنازعات الناشئة عن حركة المجتمع .

وقـــد رأى هؤلاء الفلاسفة إمكانية وجود تعاون بين هذه السلطات وتســـاند بحيث تقوم السلطة التنفيذية ببعض أعمال السلطة التشريعية فى أحـــوال معينة كالاعتراف لها بالسلطة اللائحية الضرورية لتنفيذ القوانين ، وضبط وتنظيم المرافق العامة وحفظ الهدوء والسكينة العامة . كما رؤى أن يكـــون لهـــذه السلطة سلطة التشريع فى الأحوال التى تفوض فيها من قبل السلطة التشريعية ، وفى أحوال الضرورة التى يتطلب منها تدخلاً سريعاً . وقد أدت الحركة الفلسفية أيضاً إلى ظهور نظام مغاير يرى الاستقلال الكامل لهذه السلطات ، أى أن فصل السلطات نظر إليه على أنه فصل جامد وليس هـــناك إمكان للتعاون بين هذه السلطات وقد وجدت هذه الفكرة تربة خصبة فـــى الولايـــات المـــتحدة الأمريكية التى رأت عدم الأخذ بالنظام البرلمانى

الفهرس

الموضـــوع **الصفحة**

مقدمة .....

خطة البحث .....

القسم الأول

تنظيم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

فى النظام البرلمانى

تمهيد وتقسيم ٢١

الباب الأول

خصائص النظام البرلمانى وتوزيع الاختصاصات

تمهيد وتقسيم ٣١

الفصل الأول

نشأة النظام البرلمانى وخصائصه فى انجلترا

المبحث الأول : نشأة النظام البرلمانى فى بريطانيا ٣٣

المطلب الأول : تعريف النظام البرلمانى ٣٤

المطلب الثانى : نشأة النظام البرلمانى وتطوره فى انجلترا .. ٣٨

المرحلة الأولى : مرحلة الملكية المطلقة ٤٠

المرحلة الثانية : مرحلة الملكية المقيدة ٤٢

المبحث الثانى : خصائص النظام البرلمانى فى بريطانيا ٤٩

المطلب الأول : التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ٤٩

المطلب الثانى : التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فى بريطانيا..... ٥٢

خاتمة الفصل الأول ٥٥

الفصل الثانى

توزيع الاختصاصات فى النظام البرلمانى

المبحث الأول : اختصاصات السلطة التشريعية ٦٢

المطلب الأول : الاختصاصات التشريعية للبرلمان فى فرنسا وإنجلترا ٦٢

أولاً : الوضع فى فرنسا ٦٢

أ- تقديم مشروعات القوانين ٦٤

ب- طبيعة الاقتراح بقانون ٦٥

ثانياً : الوضع فى إنجلترا ٦٧

مناقشة القوانين فى كل من فرنسا وبريطانيا ٦٩

أ- فى فرنسا ٦٩

ب- فى بريطانيا العظمى ٧١

التصويت على القانون ٧١

فى فرنسا ٧١

طريقة التصويت فى المملكة المتحدة ٧٣

المطلب الثانى : الاختصاصات المالية للبرلمان ٧٥

أ- الوضع فى فرنسا ٧٥

ب- الوضع فى بريطانيا ٧٩

المبحث الثانى : اختصاصات السلطة التنفيذية ٨٤

المطلب الأول : الاختصاصات التنفيذية لرئيس الدولة والحكومة ٨٧

الفرع الأول : الاختصاصات التنفيذية للسلطة التنفيذية فى فرنسا ٨٧

أولاً : الاختصاصات التنفيذية لرئيس الدولة ٨٩
أ- تعيين الوزير الأول ٨٩
ب- تعيين الوزراء وإقالتهم ٩٠
ج- تعيين الموظفين وعزلهم ٩٢
د- رئيس الجمهورية قد يترأس مجلس الوزراء ٩٢
هـ- رئيس الجمهورية يدير السياسة الخارجية ٩٣
و- حق الرئيس فى التصديق على قرارات مجلس الوزراء .. ٩٥
ثانياً : اختصاصات الحكومة ٩٧
أ- اختصاصات الوزير الأول ٩٧
ب- اختصاصات الحكومة التنفيذية ٩٨
الفرع الثانى : الاختصاصات التنفيذية للسلطة التنفيذية فى بريطانيا ٩٩
أولاً : الاختصاصات التنفيذية لرئيس الدولة فى بريطانيا ... ٩٩
أ- تعيين الوزير الأول ٩٩
ب- تعيين الوزراء وإقالتهم ١٠٠
ح- حق الملك فى حضور جلسات مجلس الوزراء ١٠٢
د- تعيين الملك للموظفين وعزلهم ١٠٣
هـ- التصديق على قرارات مجلس الوزراء ١٠٤
و- إدارة العلاقات الخارجية ١٠٤
الخلاصة ١٠٥
ثانياً : الصلاحيات التنفيذية للحكومة البريطانية ١٠٥
الخلاصة ١٠٦
المطلب الثانى : الاختصاصات التشريعية للحكومة (للسلطة التنفيذية) ١٠٧

الفـرع الأول : الاختصاصـات التشـريعية للسلطة التنفيذية فى فرنسا ١٠٧
أولاً : اقتراح القوانين ١٠٨
ثانياً : حق رئيس الدولة فى اللجوء إلى الاستفتاء ١١٠
ثالثاً : التصديق على القوانين وإصدارها ١١٢
رابعاً : إصدار اللوائح العادية ١١٥
١- اللوائح العادية المستقلة ١١٦
٢- لوائح الضبط ١١٨
٣- اللوائح التنفيذية ١٢٠
خامساً : التشريع الحكومى بالتفويض ١٢١
أ- التفويض البرلمانى ١٢١
ب- التفويض الشعبى ١٢٣
ج- الأوامر التى تصدر بناء على الدستور ١٢٤
١- الأوامر الصادرة بناءاً على المادة ٩٢ ..... ١٢٤
٢- الأوامـر الصـادرة بناءاً على المادة ٤٧ : الأوامر الخاصة بالميزانية ١٢٥
سادساً : لوائح الضرورة ١٢٥
الفـرع الـثانى : الاختصاصـات التشريعية للسلطة التنفيذية فى بريطانيا ١٢٨
التفويض التشريعى ١٢٩
لوائح الضرورة ١٣١

الباب الثانى

وسائل الرقابة المتبادلة بين السلطتين فى النظام البرلمانى

الفصل الأول

وسائل السلطة التشريعية فى مواجهة الحكومة

المبحث الأول : وسائل الرقابة الممارسة من السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية فى فرنسا ١٤٠

المطلب الأول : الأسئلة البرلمانية ١٤٢

أولاً : السؤال الشفهى ١٤٥

أ- الأسئلة الشفهية بدون مناقشة ١٤٧

ب- الأسئلة الشفهية بمناقشة ١٤٨

ج- الأسئلة حول الأحداث المعاصرة أو الأسئلة للحكومة ... ١٤٩

د- أسئلة الفحص ١٥١

ثانياً : الأسئلة المكتوبة ١٥٢

تقدير أهمية الأسئلة المكتوبة ١٥٦

المطلب الثانى : لجان التحقيق البرلمانية ١٥٧

أ- تشكيل لجان التحقيق ١٦٠

النوع الأول : لجان التحقيق ١٦٠

النوع الثانى : لجان الرقابة ١٦١

ب- أعضاء لجان التحقيق ١٦٣

ج- عمل لجنة التحقيق ١٦٤

ملاحظات على عمل لجنة التحقيق ١٦٦

المطلب الثالث : المسئولية السياسية للحكومة أمام البرلمان .. ١٦٧

١- إثارة المسئولية الوزارية بواسطة الحكومة نفسها ١٧٠
أ- التصويت على الثقة بناء على برنامج الحكومة ١٧١
ب- إثارة مسئولية الحكومة حول نص ١٧٣
٢- طلب سحب الثقة ١٧٥
ملاحظات على سحب الثقة من عشر أعضاء الجمعية الوطنية. ١٧٧
المبحث الثانى : وسائل السلطة التشريعية لرقابة السلطة التنفيذية فى بريطانيا ١٨٠
المطلب الأول : الأسئلة البرلمانية ١٨٠
الفرع الأول : الأسئلة الشفهية ١٨١
أولاً : السؤال الشفهى البسيط ١٨١
ثانياً : السؤال الشفهى مع المناقشة ١٨٢
ثالثاً : السؤال الشفهى العادى ١٨٣
رابعاً : السؤال الشفهى العاجل ١٨٣
الفرع الثانى : الأسئلة المكتوبة ١٨٦
المطلب الثانى : لجان التحقيق ١٨٨
علانية أو سرية الجلسات ١٩٠
أسلوب عمل اللجان ١٩٠
المطلب الثالث : المسئولية السياسية للحكومة ١٩٢
ويلاحظ على المسئولية السياسية ما يلى ١٩٩
مما سبق نثبت النتائج الآتية ٢٠٠

الفصل الثانى

وسائل السلطة التنفيذية فى مواجهة السلطة التشريعية

المبحث الأول : وسائل السلطة التنفيذية فى مواجهة السلطة التشريعية فى فرنسا..... ٢٠٣

المطلب الأول : وسائل السلطة التنفيذية للتدخل فى عمل البرلمان ٢٠٤
أولاً : حق تحديد جدول أعمال اجتماع البرلمان ٢٠٥
ثانياً : الدعوة للدورة التشريعية وفض هذه الدورة ٢٠٩
ثالثاً : حق الوزراء فى دخول البرلمان والتحدث فيه ٢١٢
رابعاً : حق الرئيس فى توجيه خطاب أمام البرلمان ٢١٣
المطلب الثانى : حق حل الجمعية الوطنية ٢١٥
المبحث الثانى : وسائل السلطة التنفيذية فى مواجهة السلطة التشريعية فى بريطانيا ٢٢١
المطلب الأول : وسائل السلطة التنفيذية للتأثير على عمل البرلمان ٢٢٢
أولاً : تحديد جدول الأعمال ٢٢٣
ثانياً : تحديد دورات المجلس ٢٢٥
ثالثاً : حق رئيس الدولة فى مخاطبة البرلمان ٢٢٦
رابعاً : حق الوزراء فى حضور جلسات البرلمان والمناقشة فيه ٢٢٧
المطلب الثانى : حق حل مجلس العموم .....

الفصل الثالث

تطبيقات التوازن فى النظام البرلمانى

المبحث الأول : تطبيقات لوسائل السلطة التشريعية الرقابية .. ٢٣٦
المطلب الأول : نماذج للأسئلة والتحقيق البرلمانى ٢٣٧
أولاً : الأسئلة ٢٣٧
ثانياً : لجان التحقيق والرقابة ٢٣٨
المطلب الثانى : نماذج للمسئولية الوزارية ٢٤٠
المبحث الثانى : الوسائل الرقابية للسلطة التنفيذية..... ٢٤٥

المطلب الأول : تطبيقات وسائل السلطة التنفيذية فى الضغط على الحكومة ٢٤٦
المطلب الثانى : تطبيقات حق حل البرلمان ٢٤٨
أ- تطبيقات حق حل البرلمان فى النموذج الفرنسى ٢٤٨
ب- تطبيقات حق الحل فى النموذج البريطانى ٢٥٢

القسم الثانى

تنظيم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فى النظام الرئاسى

الباب الأول

خصائص النظام الرئاسى وتوزيع الاختصاصات

تمهيد ٢٦١
تعريف النظام الرئاسى ٢٧٢

الفصل الأول

نشأة النظام الرئاسى وخصائصه

المبحث الأول : نشأة النظام الرئاسى ٢٧٨
المطلب الأول : مبدأ الفصل بين السلطات ٢٧٩
توزيع السلطة ٢٨٤
أولاً : مذهب John Lick فى الفصل بين السلطات ٢٨٤
ثانياً : مذهب مونتسيكيه فى الفصل بين السلطات ٢٨٧
المطلب الثانى : تطبيق النظام الأمريكى لمبدأ الفصل بين السلطات ٢٨٩
الكونجرس الثانى وإعلان الاستقلال ٢٩١
الدستور الاتحادى ٢٩٤
ملامح الدستور الاتحادى ٢٩٥

المبحث الثانى : خصائص النظام الرئاسى ٢٩٩
المطلب الأول : الملامح والخصائص الرئيسية للنظام الرئاسى ٣٠٢
أولاً : فردية السلطة ٣٠٢
ثانيا : استقلال السلطات ٣٠٤
مظاهر استقلال السلطة التنفيذية ٣٠٤
وبالنسبة للسلطة التشريعية ٣٠٥
ثالثا : عدم وجود علاقة بين السلطات ٣٠٧
عدم التوازن لصالح الكونجرس ٣٠٩
الاختلال بالتوازن لصالح الحكومة «الحكومة الرئاسية» ٣١١
رابعاً : المساواة بين السلطات ٣١٩
الثنائية الحزبية الأمريكية ضمان لحسن تطبيق الدستور.... ٣٢٣
ملاحظات ختامية ٣٢٨
المطلب الثانى : مدى التوافق والاختلاف بين النظام الرئاسى والنظام البرلمانى ٣٢٩
خاتمة ٣٣٢

الفصل الثانى

توزيع الاختصاصات بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فى النظام الرئاسى

المبحث الأول : اختصاصات السلطة التشريعية فى النظام الرئاسى ٣٣٦
المطلب الأول : الاختصاص بصنع التشريع ٣٣٩
أولاً : تكوين الكونجرس ٣٣٩
أ- مجلس النواب ٣٤١
ب- تكوين مجلس الشيوخ ٣٤٧

ثانياً : اللجان البرلمانية ٣٥١
استقلال الكونجرس ٣٥٥
عملية صنع التشريع ٣٥٦
١- مرحلة الاقتراح ٣٥٦
٢- مناقشة مشروع القانون ٣٥٩
٣- مرحلة التصويت ٣٦١
المطلب الثانى : الاختصاصات غير التشريعية للبرلمان الأمريكى ٣٦٥
أولاً : سلطات تتعلق بالمنصب الرئاسى ٣٦٥
أ- اختيار مجلس النواب للرئيس واختيار مجلس الشيوخ لنائب الرئيس بصفة استثنائية ٣٦٥
ب- حالة عجز الرئيس عن القيام بمهامه ٣٦٧
ج- دور الكونجرس فى حالة خلو منصب نائب الرئيس ... ٣٦٩
ثانياً : السلطات التنفيذية للكونجرس ٣٦٩
أ- يملك الكونجرس إصدار القوانين اللازمة للمناصب الاتحادية ٣٦٩
ب- السلطات المالية ٣٧٠
ج- السلطات التجارية ٣٧٢
د- دور مجلس الشيوخ فى التعيين وإقرار المعاهدات ٣٧٣
هـ- المعاهدات ٣٧٥
و- سلطات السياسة العسكرية ٣٧٧
المبحث الثانى : اختصاصات الرئيس الأمريكى ٣٨١
المطلب الأول : الاختصاصات التنفيذية للرئيس الأمريكى ٣٨٤
أولاً : تنفيذ القوانين وحفظ النظام ٣٨٥

ثانياً : تعيين وعزل أعضاء السلطة التنفيذية ٣٨٧
ثالثاً : سلطة الرئيس فى الشئون الخارجية ٣٨٩
رابعاً : سلطات الرئيس فى المجال العسكرى ٣٩٢
خامساً : سلطات الرئيس فى حالة الطوارئ ٣٩٣
المطلب الثانى : الصلاحيات التشريعية للرئيس الأمريكى ... ٣٩٨
أولاً : اقتراح القوانين ٣٩٩
ثانياً : السلطة اللائحية لرئيس الجمهورية ٤٠٣
١- اللوائح التنفيذية ٤٠٤
٢- اللوائح المستقلة (التنظيمية) ٤٠٦
ثالثاً : لوائح الضرورة ٤٠٧
تفويض التشريع ٤١١

الباب الثانى

وسائل الرقابة المتبادلة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فى النظام الرئاسى

الفصل الأول

وسائل السلطة التشريعية لرقابة السلطة التنفيذية

تمهيد وتقسيم ٤٢١
المبحث الأول : لجان التحقيق البرلمانى ٤٢٣
المطلب الأول : آداء لجان التحقيق البرلمانى ٤٢٥
المطلب الثانى : آثار التحقيق البرلمانى ٤٢٨
المبحث الثانى : المحاكمة البرلمانية ٤٣٠
المطلب الأول : موضوع وإجراءات المحاكمة البرلمانية ٤٣٣
أولاً : مرحلة الاتهام أمام مجلس النواب ٤٣٦

ثانياً : مرحلة المحاكمة أمام مجلس الشيوخ ٤٣٧
المطلب الثانى : نتائج المحاكمة البرلمانية ٤٤٠

الفصل الثانى

وسائل السلطة التنفيذية لرقابة السلطة التشريعية

فى النظام الرئاسى

المبحث الأول : حق الاعتراض على مشروعات القوانين ٤٤٨
المطلب الأول : أنواع الاعتراض الرئاسى ٤٥٠
حق الرئيس فى الموافقة أو الاعتراض على مشروعات القوانين ٤٥١
الموافقة على مشروعات القوانين ٤٥٢
تعريف حق الاعتراض الرئاسى ٤٥٤
أنواع الاعتراض ٤٥٧
أولاً : الاعتراض العادى ٤٥٧
ثانياً : اعتراض الجيب ، الاعتراض الضمنى ٤٥٩
ثالثاً : الاعتراض الاختيارى أو النوعى ٤٦١
المطلب الثانى : آثار حق الاعتراض على توازن السلطات .. ٤٦٦
المبحث الثانى : وسائل رئاسية أخرى تؤثر فى السلطة التشريعية ٤٧٠
المطلب الأول : الوسائل الرئاسية الأخرى للتأثير فى السلطة التشريعية ٤٧٠
أولاً : دعوة البرلمان لدورة غير عادية ٤٧١
ثانياً : الرأى العام كقوة ضاغطة ٤٧٢
ثالثاً : الانتماء الحزبى ٤٧٣
خاتمة الفصل الثانى ٤٧٩

الفصل الثالث

أهم تطبيقات التوازن فى النظام الرئاسى

المبحث الأول : تطبيقات التحقيق والمحاكمة البرلمانيين ٤٨٦
المطلب الأول : تطبيقات التحقيق البرلمانى ٤٨٩
أولاً : لجنة التحقيق فى قضية ووترجيت ٤٨٩
ثانياً : التحقيق فى قضية Irangate ٤٩٢
المطلب الثانى : نماذج للمحاكمة البرلمانية ٤٩٣
أولاً : محاكمة الرئيس أندرو جونسون ٤٩٤
ثانياً : محاكمة الرئيس William Geverson Clinton .. ٤٩٥
المبحث الثانى : نماذج آليات الرئيس ضد الكونجرس ٤٩٨
المطلب الأول : نماذج لاستعمال الرئيس حق الفيتو ٤٩٨
المطلب الثانى : نماذج الوسائل الرئاسية الأخرى للضغط على الكونجرس ٥٠٠

القسم الثالث

تنظيم التوازن بين كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية فى النظام الدستورى المصرى

الباب الأول

تنظيم التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية قبل دستور سنة ١٩٧١م

تمهيد وتقسيم ٥٠٧
أولاً : منذ عهد محمد على وحتى ظهور نظام الوزارة سنة ١٨٧٨م ٥٠٨
أ- الديوان العالى ٥٠٩

ب- المجلس العالى ٥٠٩
ج- مجلس الشورى ٥٠٩
د- قانون السياستنامة ٥١٠
ثانياً : ظهور نظام الوزارة ٥١١
مجلس شورى النواب ٥١٢
الوضع فى ظل الاحتلال البريطانى ٥١٣
نخلص مما سبق أن ٥١٥

الفصل الأول٥١٧

تنظيم التوازن بين السلطتين فى ظل

الحكم الملكى فى دستور سنة ١٩٢٣م

توزيع الاختصاصات فى ظل دستور سنة ١٩٢٣م ٥١٧
تمهيد ٥١٧
أسباب قيام ثورة سنة ١٩١٩م ٥١٧
نتائج الثورة ٥١٨
تقسيم ٥٢٠
المبحث الأول : اختصاصات السلطة التنفيذية فى ظل دستور
سنة ١٩٢٣م ٥٢٠
المطلب الأول : الاختصاصات التنفيذية للملك والوزارة ٥٢٢
أولاً : الصلاحيات التنفيذية للملك ٥٢٣
١- تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالتهم ٥٢٣
٢- حق تعيين الموظفين ٥٢٤
٣- قيادة الجيش ٥٢٧
٤- إعلان حالة الطوارئ ٥٣٠

ثانياً : الاختصاصات ذات الطابع السياسى للملك ٥٣٢
١- حق منح الرتب والنياشين ٥٣٢
٢- حق العفو ٥٣٤
٣- حق إعلان الحرب ٥٣٧
٤- إبرام المعاهدات ٥٣٩
٥- استقبال وإرسال البعثات الدبلوماسية ٥٤٣
ملاحظات للباحث ٥٤٣
وزارة المملكة المصرية ٥٤٤
المطلب الثانى : الاختصاصات التشريعية للملك والوزارة.... ٥٤٦
أولاً : التشريع العادى ٥٤٦
١- حق الاقتراح ٥٤٦
٢- حق التصديق على القوانين ٥٤٨
٣- حق الاعتراض ٥٤٩
٤- حق الإصدار ٥٥٢
ثانياً : دور السلطة التنفيذية فى التشريع الفرعى ٥٥٦
١- اللوائح التنفيذية ٥٥٧
٢- اللوائح التنظيمية ٥٥٨
٣- لوائح البوليس ٥٥٩
٤- اللوائح التى لها قوة القانون (المراسيم بقوانين) ٥٦١
المبحث الثانى : الاختصاصات المنوطة بالبرلمان ٥٦٨
المطلب الأول : الاختصاصات التنفيذية للبرلمان ٥٦٩
أولاً : مجلس الشيوخ ٥٦٩

ثانياً : مجلس النواب ٥٧٠
١- الميزانية ٥٧١
٢- الحساب الختامى ٥٧١
٣- الضرائب والرسوم ٥٧٢
٤- القروض والتعهدات المالية ٥٧٢
٥- الالتزامات والامتيازات ٥٧٣
المطلب الثانى : الاختصاصات التشريعية للبرلمان ٥٧٤
أولاً : حق اقتراح مشروعات القوانين ٥٧٤
ثانياً : مناقشة مشروعات القوانين وإقرارها ٥٧٦
خاتمة الفصل الأول ٥٧٨

الفصل الثانى

أهم وسائل الرقابة المتبادلة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فى ظل دستور سنة ١٩٢٣م

تمهيد وتقسيم ٥٨١
المبحث الأول : وسائل الرقابة البرلمانية على الحكومة ٥٨٤
المطلب الأول : حق السؤال ٥٨٦
نتائج السؤال ٥٨٩
المطلب الثانى : الاستجواب ٥٩٢
المطلب الثالث : التحقيق البرلمانى ٦٠٠
المطلب الرابع : المسئولية الوزارية فى ظل دستور سنة ١٩٢٣م ٦٠٣
المسئولية التضامنية ٦٠٤
المسئولية الفردية ٦٠٦
المسئولية الجنائية ٦١٥

المبحث الثانى : وسائل السلطة التنفيذية لرقابة البرلمان ... ٦٢٢
المطلب الأول : دعوة البرلمان للانعقاد ٦٢٣
دور الانعقاد غير العادى ٦٢٧
١- حالة المراسيم بقوانين ٦٢٨
٢- حالة الأحكام العرفية ٦٢٨
٣- حالة وفاة الملك ٦٢٨
٤- حالة خلو العرش ٦٢٩
المطلب الثانى : تحديد جدول أعمال البرلمان ٦٣٠
المطلب الثالث : حق الحل ٦٣١
ضمانات تفادى خطر استعمال حق الحل ٦٣٣
تقييم الأداء الدستورى فى ظل دستور سنة ١٩٢٣م ٦٣٧
خاتمة الفصل الثانى ٦٣٩

الباب الثانى

تنظيم التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية

فى النظام الدستورى القائم - فى ظل دستور سنة ١٩٧١م

تمهيد وتقسيم ٦٤٣
أهم ملامح الدساتير السابقة على دستور سنة ١٩٧١م ٦٤٦
١- التصميم على النظام الجمهورى ٦٤٦
٢- عدم الاستقرار السياسى ٦٤٦
٣- تزايد دور السلطة التنفيذية ٦٤٧
٤- الطابع البرلمانى لنظام الحكم مع الخروج عليه ٦٤٩
دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١م ٦٥٢

الفصل الأول
توزيع الاختصاصات بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية
فى ظل دستور سنة ١٩٧١م

المبحث الأول : اختصاصات السلطة التشريعية ٦٥٤

المطلب الأول : الاختصاصات التشريعية للبرلمان ٦٥٥

المرحلة الأولى : مرحلة اقتراح القوانين ٦٥٥

مجلس الشورى واقتراح القوانين ٦٦٠

رأينا ٦٦٤

المرحلة الثانية : مرحلة مناقشة مشروعات القوانين وإقرارها ٦٦٧

أما مرحلة التصويت ٦٧٠

المرحلة الثالثة : مرحلة إعادة النظر فى مشروعات القوانين التى اعترض عليها رئيس الجمهورية ٦٧٢

تقدير وتقييم ٦٧٢

المطلب الثانى : الاختصاصات التنفيذية لمجلس الشعب ٦٧٧

أولاً : المعاهدات ٦٧٨

ثانياً : مشروع الخطة الاقتصادية ٦٧٩

ثالثاً : الموازنة العامة ٦٨٠

رابعاً : الحساب الختامى ٦٨٢

خامساً : الضرائب ٦٨٤

سادساً : القروض ٦٨٧

سابعاً : عقود الالتزام ٦٨٨

خاتمة ٦٩٠

خاتمة عامة ٦٩١

المبحث الثانى : اختصاصات السلطة التنفيذية ٦٩٣

المطلب الأول : الاختصاصات التنفيذية للحكومة ٦٩٥
أولاً : اختصاصات رئيس الجمهورية ٦٩٥
١- تعيين الموظفين وعزلهم ٦٩٥
٢- العفو عن العقوبة ٦٩٦
٣- إعلان حالة الطوارئ ٦٩٧
٤- إعلان الحرب ٦٩٨
٥- رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ٦٩٨
٦- رئيس الدولة يمثل البلاد فى الداخل والخارج ويبرم المعاهدات. ٦٩٩
ثانياً : الحكومة ٦٩٩
المطلب الثانى : الاختصاصات التشريعية للسلطة التنفيذية .. ٧٠٣
١- اقتراح القوانين ٧٠٣
٢- إصدار القانون أو الاعتراض عليه ٧٠٥
٣- السلطة اللائحية للسلطة التنفيذية ٧٠٧
أولاً : اللوائح التنفيذية ٧٠٧
ثانياً : اللوائح المستقلة ٧٠٨
١- اللوائح التنظيمية ٧٠٨
٢- لوائح الضبط أو البوليس ٧٠٩
ثالثاً : التفويض التشريعى ٧١٠
تعقيب المباحث ٧١٤
رابعاً : لوائح الضرورة ٧١٦
رقابة مجلس الشعب ٧١٨
تعقيب ٧٢٢

الفصل الأول

وسائل الرقابة المتبادلة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية

المبحث الأول : وسائل رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ٧٢٨
المطلب الأول : آلية الرقابة بالسؤال والاستجواب ٧٢٩
أولاً : الأسئلة ٧٣٠
١- الأسئلة المكتوبة ٧٣٠
٢- السؤال الشفهى المتمثل فى طرح موضوع عام للمناقشة ٧٣٦
ثانياً : طلب الإحاطة ٧٣٨
رأى الباحث ٧٣٩
ثالثاً : لجنة التحقيق البرلمانى ٧٤٠
المطلب الثانى : آليات الرقابة الاتهامية ٧٤٦
البند الأول : الاستجواب ٧٤٦
شروط الاستجواب ٧٤٧
إجراءات الاستجواب ٧٥٣
البند الثانى : المسئولية السياسية للحكومة ٧٥٥
أ- المسئولية الفردية للوزير ٧٥٨
ب- المسئولية الجماعية للوزارة ٧٦١
شروط تقرير مسئولية رئيس مجلس الوزراء ٧٦٣
خاتمة المبحث الأول ٧٦٥
المبحث الثانى : أساليب رقابة السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية ٧٦٧
المطلب الأول : وسائل السلطة التنفيذية السابقة على صنع التشريع ٧٦٨

أولاً : دعوة البرلمان للانعقاد	٧٦٨
ثانياً : حق فض الاجتماع	٧٦٩
أ- الدورات العادية	٧٧٠
ب- الدورات غير العادية	٧٧١
ثالثاً : حق الوزراء فى الكلام فى مجلس الشعب	٧٧٣
رابعاً : حق الرئيس فى توجيه بيان	٧٧٥
خاتمة المطلب الأول	٧٧٦
المطلب الثانى : آليات تؤثر فى عملية صنع التشريع	٧٧٧
أولاً : نظام الانتخابات	٧٧٨
١- التوسع فى الحرمان من ممارسة حق الانتخاب	٧٧٩
٢- القيد الخاص بالجنس	٧٨٠
٣- عدم الاستقرار على نظام انتخابى معين	٧٨٠
ونلاحظ فى هذا الصدد	٧٨٢
٤- تزوير الانتخابات	٧٨٣
نخلص مما سبق أن	٧٨٤
ثانياً : حق الحل	٤٨٥
شروط حق الحل	٧٨٨
خاتمة الفصل الثانى	٧٩٣
خاتمة عامة	٧٩٦
تعقيب على تعديل المادة ٧٦ من الدستور	٨٠٤
قائمة بأهم مراجع البحث	٨٠٩
الفهرس	٨٠٩

تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢١٢	٧	والحديث فيه	والتحدث فيه
٣٦٧	١٢	من القيام	عن القيام

الرسالة فى كلمة

إن هذا البحث ينقب فى ثنايا الدساتير والتشريعات والتطبيقات الدستورية والقضائية عن أفضل سبيل لكفالة التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بما يكفل ألا تبغى سلطة على أخرى ، ويقود إلى حرية المواطن الكاملة واحترام حقوقه فى مختلف جوانب الحياة .

من أجل هذا فقد بحثنا النظم الدستورية المعاصرة من خلال دراسة النظام البرلمانى المطبق فى المملكة المتحدة وفرنسا وبعض البلاد الأخرى ، والنظام الرئاسى المطبق بصفة رئيسية فى الولايات المتحدة ، والنظام الدستورى القائم فى مصر والذى أخذ من النظامين السابقين ، مما رجح جانب رئيس الدولة وجعل له الهيمنة على النظام السياسى بأكمله .

هكذا وضعنا تصوراً كاملاً للتوازن الأمثل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، الأمر الذى يحقق العدل ويحفظ المصلحة ويضمن الأداء الأمثل لاختصاصات كل سلطة – ويمنع استبدادها ، وإهدار مصلحة الوطن والمواطن .

فضلاً عن أن تحقيق التوازن المنشود بين السلطتين لم يعد ترفاً اجتماعيا بل أصبح هدفا يسعى إليه كل المناضلين من أجل المصلحة الوطنية لحفظ حقوق الإنسان وتحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى والاجتماعى .

ولقد أثبتت التجربة أن التخلف فى كل الميادين من نصيب الدول والنظم المستبدة ، أما التقدم فهو من نصيب الدول الديمقراطية وشعوبها فى كل الميادين .

الباحث

مُريد أحمد عبد الرحمن حسن

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / أحمد كمال أبو المجد

وزير الإعلام الأسبق ، ونائب رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان

وأستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

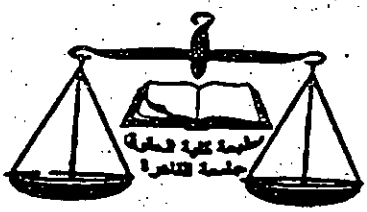
جامعة القاهرة